

الفكر اللساني في دلائل الإعجاز للجرجاني

قراءة في تطلّوات الأسس اللسانية



د. جواد عامر ابن حمو
المغرب العربيّ

ملخص البحث

تقدم هذه الدراسة مقارنة لسانية تحاول الحفر في التراث اللغوي العربي القديم وتحديدًا في كتاب تراشي كبير شكل بؤرة للدرس البلاغي العربي بما حواه من تأصيلات نظرية تجاوزت الأنساق التحليلية للغة وشكلت الأسس الأصول لعدة مفاهيمية استخدمها الجهاز اللساني الحديث منذ فرديناد دي سوسير ومرورا بمدارس لسانية كبرى كمدرس جنيف وبراغ ومدرس كوبنهاغن، وصولًا إلى المدرسة التوليدية في أمريكا مع تشومسكي، وهي مدارس استطاعت أن تبني طروحاتها اللسانية مستدعية الأجهزة المفاهيمية والتأصيلات النظرية، التي أرسى دعائمها الفكر اللغوي العربي القديم، عبر رموزه الكبيرة كالخليل والجاحظ وابن جنّي والجرجاني، فكان تركيز الدراسة على إمام البلاغة العربية في كتابه «دلائل الإعجاز» الذي رأيناه أكثر عمقا من الناحية الابستمولوجية، من حيث التنظير والتحليل اللساني الذي سيقود مجموعة من اللسانيين الغربيين، إلى تطوير الطروح اللغوية التي ستحتضنها فروع مدرسية مختلفة، وحتى لسانيات النص وهي تتخطى حدود دلالة الجملة إلى دراسة النص في كليته، لم تكن بمنأى عن الأصول النظرية التي أرسى «دلائل الإعجاز» أسسها المعرفية.

الكلمات المفتاحية: الفكر اللساني، الجرجاني، دلائل الإعجاز، لسانيات النص

منهج البحث

ولمقاربة الطرح اللساني بين دلائل الإعجاز واللسانيين المحدثين على اختلاف انتماءاتهم المدرسية، كان المنهج المقارن طريقا للكشف عن وجوه الاختلاف ونقاط الالتقاء بين الجرجاني وغيره من اللسانيين الغربيين عبر عرض قضايا كبرى في الحقل اللساني كالبنية والدال والمدلول والسياق من أجل وضعها في كفة التراث وكفة الدرس اللساني الحديث.

سير البحث

بعد عرض الإشكالية المؤطرة لقضية البحث، نستحضر السياق الثقافي لكتاب دلائل الإعجاز، ثم نخرج على القضية الكبرى التي شكلت محور الكتاب وهي قضية النظم التي انصهرت في بوتقتها مفاهيم لسانية لم يكن الجرجاني نفسه يدرك أنه كان يسير فيها على وقع تأسيس مشروع لساني علمي سابق على العصر، ساعداً إلى بيان أهم المفاهيم اللسانية التي أسس لها الجرجاني قبل اللسانيين المحدثين فيسلك البحث طريق المقارنة بين سوسير والجرجاني في تناولهما لثنائية الدال والمدلول ثم مفهوم البنية أو النسق وبين إمام البلاغة وتشومسكي في عرض مفهوم النحوية والانحوية، ثم نعقد مقارنة أخرى بين الجرجاني وفيرث وياكوبسون حول مفهوم السياق ويكون الانتهاء إلى عقد مقارنة بين لسانيات النص والجرجاني.

مقدمة

يشكل التراث بمختلف تركيباته المعرفية منطلقات إبستمولوجية تعبد الطريق للجديد المعرفي، أو تحدث نوعاً من القطيعة الابستمولوجية كما حصل مع النظريات الفيزيائية، من أجل تأسيس مشروع معرفي جديد دون أن يشمل ذلك المعارف الإنسانية الأخرى التي يقوم بعضها على بعض، لأن الحديث عن القطيعة كما زعم ذلك «غاستون باشلار» (١٨٨٤-١٩٦٢) كان وليد ظرف تاريخي شهد ثورة الفيزياء وقيام معارفها المتمردة على أنقاض إبستمولوجية مهدمة، لذا فالناظر في التراث العربي سيجد أنه تراث بني نفسه من ثقافات متعددة انصهرت في بيئة عربية اغتنت معرفياً اغتناءً لم يسبق إليه في التاريخ العربي، جعلها تستبِق العصر الذي نشأت فيه وتؤسس لمشاريع علمية وفكرية وأدبية فتقتها عبقریات عربية يشهد لها التاريخ بالتفوق، فكانت براعة العرب في العلوم الدقيقة واضحة المعالم وأثرهم في الطب والكيمياء والفلك والبصريّات والرياضة وغيرها كذلك، ولهم بين الأثر في العلوم الجديدة، كبراعتهم في علم الأصوات منذ زمن «الخليل بن أحمد الفراهيدي» (١٠٠-١٧٠هـ)، مروراً بابن جني (٣٢٢هـ-٣٩٢هـ)، وصولاً إلى ابن سينا (٣٧٠-٤٢٧هـ) في رسالة أسباب حدوث الحروف، وأرست الثقافة العربية مشروعات نقدية وتداولية ستشكل لبنات مدارس ونظريات أدبية حديثة مثلما أسست لمشروعات لغوية وطروحات لسانية في مستويات متعددة من داخل اللسان العربي، فطرحت قضايا ذات أبعاد فلسفية وجودية كقضية خلق اللغة بالرغم من منحها الروحي، إلا أنها ستسلك منحى لسانياً

السياسة والعسكر وأيام فارس وتاريخ ملوكها، وكان للمُعجزة اليونانية أثر أكبر جسَّده فكرها الفلسفي وإرثها الأدبي وعلومها، التي بلغت فيها شأواً عظيماً فكانت الترجمات قبل عصر الجرجاني قائمة على قدم وساق، مما سمح للبيئة الثقافية بالانتعاش بل بالاحتدام الفكري الذي ولد نوعاً من التصادم الثقافي الذي أغنى الساحة العربية وأسهم إيجاباً في خلق بيئة فكرية حيّة ظلت تنمو مع مرور القرون مستفيدة من المنطق الأرسطي «الأرغانون» تحديداً في خلق بيئة الجدال القائمة على البرهان والتعليل والقياس والاستدلال وغيرها من أدوات المنطق وميكانيزمات اشتغاله، وهذا الأمر بدأ جلياً الأثر في الدرس النقدي العربي مع ابن قتيبة (٢١٣- ٢٧٦هـ) وابن رشيقي (٣٩٠- ٤٥٦هـ) وقدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) الذي ظهر أثر المنطق في كتابه نقد الشعر أكثر جلاءً من الشعر والشعراء ومن العُمدة، ولابد أن دلائل الإعجاز وهو يرسم خطوات جديدة في درس البلاغة العربية مقيماً معماره على ثنائيات اللفظ والمعنى التي شكلت بؤرة من بؤر الجدال الكلامي بين المعتزلة والأشاعرة، ما هو إلا ثمرة من ثمرات هذا الاغتناء الفكري، الذي جاء ليدافع عن إعجاز القرآن ويبرز مواطن البلاغة فيه ومواضعها وكيفيات تشكلها الذي اعدّه ائتلاف اللفظ والإتيان بالألفاظ بما يتوافق مع مواضع النحو لخدمة غرض المتكلم، في زمن كان فيه المعتزلة يؤمنون أن إعجاز القرآن مرده إلى اللفظ لا إلى النظم، فأقام الجرجاني دفاعه القوي عن قضيته بججاج المتكلمين يخضعه للمنطق العقليّ ويججاج لغويّ يتركه في يد اللُّغة تارة أخرى دون أن يشير إلى معتزلي واحد في كتابه أو يذكره باسمه، لأن ما كان يهيمه هو القضية وليس أصحاب

محضا، وستكون محط جدال محتدم فكان الحديث عن توقيفية اللُّغة واصطلاحيتها، مع ما خلقه هذا الأمر من حيرة كبيرة لدى اللُّغويين وشغلت قضية اللفظ والمعنى العمق الفكري للغويين والمتكلمين، ودار حولها جدل كبير بين مناصر للفظ ومؤيد للمعنى مع ما سمحت به القضية من تفرعات مقولية، ستأخذ الدرس اللُّغوي العربي بعيداً نحو قضايا شديدة الحساسية اللُّغوية، كالاكتباية والنحوية واللائحية والتوليدية وغيرها من المفاهيم اللسانية، التي اصطبغت في الأنساق الجديدة بالحدثة المزعومة التي صرفت وجهها عن المشروع التراثي العربي، الذي أرسى دعائمته بشكل فريد من نوعه إمام عصره وحجة زمانه في البلاغة العربية الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز.

السياق الثقافي لدلائل الإعجاز

ألف الشيخ عبد القاهر الجرجاني (٤٠٠ - ٤٧١هـ) كتابه دلائل الإعجاز، في وقت اشتد فيه الجدال الكلامي بين المعتزلة والأشاعرة من جهة وبين المذاهب الكلامية وأرباب الديانات الأخرى، التي انصهرت في التركيبة الاجتماعية بعد امتداد الرقعة الجغرافية لبلاد الإسلام، فكان لزاماً على كل طرف أن يدافع عن معتقده ومذهبه، لاسيما وأن التأثير الثقافي الذي مارسه الهند وفارس واليونان، كان بعيد الأثر في الثقافة العربية حتى إن المبرد صاحب الكامل (٢١٠- ٢٨٥هـ) ما ألف كتابه هذا إلا رداً لاعتبار الثقافة العربية التي انسأقت معجبة وراء ثقافة الآخر، إذ شدتها الهند بموروثها الحكائي الأسطوري وعلوم التنجيم والفلك والرياضة، وجذبتها فارس بحسن تدبيرها لأمر

القضية، فقد مضى الجرجاني في كتابه مضي المدافع يقيم الحجّة تلو الحجّة ويعرض مسائل الخصوم واحدة تلو أخرى، فيفندها تفنيد المتمكّن بما لا يدع مجالاً للردّ عليه، ممثلاً للقول بشعر العرب ونصّ القرآن الكريم وما يراه مناسباً من كلام العرب على سبيل التبسيط، فكان مراده من ذلك دحض ادّعاء مناصري اللفظ ومؤيدي المعنى في إثبات إعجاز القرآن، لذلك اجتهد الإمام في عرض الأدلة عبر الأبواب المختلفة، لأجل إثبات أنّ هذه الاستعمالات إنّما يؤتى بها لموافقة المقام الذي يستدعي الكلام، فيؤتى بالألفاظ وفق نظام يتعالق فيه اللفظ مع ما يليه لخدمة الغرض الذي في نفس المتكلم، منتهياً إلى قضية الصّرفة؛ ليرد المعتزلة ردّاً قاطعاً في اعتقادهم أن إعجاز القرآن مرجعه الصّرفة لا غير.

كما أن الإمام عبد القاهر الجرجاني قبل خوضه في الدفاع عن النظم، كان قد عبّد الطريق لذلك لبيان فضل البيان على سائر العلوم، لأنّه أصل في معرفة الإعجاز لذلك كان رده صارخاً على من نقص من قدر البيان ولم يعرف فضله فقال: «إلا أنّك لن ترى نوعاً من العلم قد لقي من الضيم ما لقيه ومُنِي من الحيف بما مُنِي به، ودخل على الناس من الغلط في معناه ما دخل عليهم فيه، فقد سبقت إلى نفوسهم اعتقادات فاسدة وظنون رديّة، وركبهم فيه جهلٌ عظيم وخطأ فاحش، ترى كثيراً منهم لا يرى له معنى أكثر مما يرى للإشارة بالرأس والعين، وما يجده للخطّ والعقد يقول: إنّما هو خبر واستخبار وأمر ونهي»، فكلّ من عرف أوضاع لغة من اللغات عربيّة كانت أو فارسيّة، وعرف المغزى من كلّ لفظة ثم ساعده اللسان على النطق بها وعلى تأدية أجزاسها وحروفها، فهو بين في تلك اللّغة كامل الأداة بالّغ من البيان المبلغ الذي لا مزيد عليه مُنته

إلى الغاية التي لا مذهب بعدها...»^(١)، ثم راح الإمام يردّ على من ذموا الشّعْر واستهجنوا علم الإعراب، أي النحو أنّه ضربٌ من التكلّف لا يعتمد فيه على عقل ولا يستند إلى أصل، فهو كالمالح للطعام؛ فضلٌ وزيادة إذ يكفي أن تعرف مواضع الرفع والنصب لا غير، ليفهمهم الإمام بحجج دامغة يربطها بالنصّ الديني، إذ رأى أنّ التنقيص من قيمة الشّعْر والنحو هو مسّ بروح الوحي الذي هو القرآن، لأنّ إعجازه إنّما يُعرف بهذين الطريقتين، يقول الإمام: «وذاك أنا إذا كنا نعلم أنّ الجهة التي منها قامت الحجّة بالقرآن وظهرت وبانّت وبهرت هي أن كان على حدٍ من الفصاحة تقصر عنه قوى البشر ومنتهياً إلى غاية لا يطمح إليها بالفكر، وكان مُحالاً أن يعرف كونه كذلك إلا من عرف الشّعْر الذي هو ديوان العرب وعنوان الأدب، والذي لا يشك أنّه كان ميدان القوم إذا تجاروا في الفصاحة والبيان وتنازعوا فيها قصب الرهان ثم بحث عن العلل التي بها كان التباين في الفضل وزاد بعض الشّعْر على بعض، كان الصادّ عن ذلك صادّاً عن أن تعرف حجّة الله تعالى، وكان مثله على من يتصدى للناس فيمنعهم أن يحفظوا كتاب الله تعالى ويقوموا به ويتلوه ويقرئوه...»^(٢)، وردّ الإمام على من ادّعى في الشّعْر هزلاً وسخفاً: بأن المنثور أكثر من المنظوم لأنّ إعاية الشّعْر تستلزم منطقياً إعاية النثر والناس ما فعلوا ذلك، كما أن راوي الشّعْر هو حاكٍ وليس على الحاكي من عيب فالله تعالى حكى عن الكُفّار مقالاتهم، يقول الإمام: «فانظر إلى الغرض الذي له روي الشّعْر ومن أجله أريد وله دُون، تعلم أنّك قد زغت عن المنهج وأنتك مسيءٌ في هذه العداوة، وهو العصبية منك على

(١) عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز قراءة وتعليق

العلامة محمود محمد شاكر مكتبة المدني ص ٦.

(٢) المصدر نفسه، ص. ٨/٩.

الشعر وقد استشهد العلماء لغريب القرآن وإعراجه بالأبيات فيها الفُحش، وفيها ذكر الفعل القبيح ثم لم يعبهم ذلك إذا كانوا لم يقصدوا إلى ذلك الفُحش ولم يريدوه ولم يرووا الشعر من أجله»^(٣)، وعلى من قال إنه موزون مُقفى لأنه طريقٌ للغناء والتلهي به بأن الشعر لا يعيبه الوزن، فلا يرى الشيخ عيباً في أن يُستشهد بالشعر في فهم القرآن وإثبات علو كلام الله على ما دونه من كلام البشر، واستمر الإمام في دفاعه القوي عن الشعر وتنزيه النبي عليه السلام عن قوله لتكون حجته أقهراً وأبهر، وللدلالة على نبوته أظهر لينتقل إلى الكلام في النحو، ويرد على من صغروا شأنه وهم يعلمون أنه طريق يفتح المغالِق ومقياس به يُعرف السقيم من الصحيح، بما يحويه من أبنية ومعرفة المتغيرات كالإعلانات والإبدالات والإدغام والقلب وما شابه هذه الأمور، وهو أمر معروف في الأدبيات الصرّفية بعسر تناوله نبه إليه الإمام في معرض احتجاجه أثناء دفاعه عن النحو، فلا يجعلها فرضاً على هؤلاء بل يُعاتب الإمام على الجهل بقضايا الإعراب والتركيب، كأحوال الخبر وصور المبتدئ والنظر في أحوال الصفة ومعرفة فوائدها بين التخصيص والتوضيح والبيان، وأن من الصفة ما يُؤتى بها للتوكيد لا للفوائد السابقة، إن الجرجاني وهو يستعرض مثل هذه القضايا اللغوية إنما كان يتوخى الدفاع أولاً عن طرحه في الكتاب لإثبات أن إعجاز القرآن، لا يمكن أن يكون البتة دون عودة إلى النحو وأصوله والشعر وأبوابه، فكان لابد من الاحتجاج على صحة طرحه والرد على الخصوم لتفنيد حججهم، ومن ثم جاء بيان سبب تأليفه الكتاب الذي قال عنه: «ولم أزل منذ خدمتُ العلم، أنظر فيما قاله العلماء في معنى الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وفي بيان المغزى من

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠.

هذه العبارات وتفسير المراد بها، فأجد بعض ذلك كالرمز والإيماء والإشارة في خفاءٍ وبعضه كالتنبيه على مكان الخبيء ليطلب... وأن سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه سبيلها في الأشياء التي هي في حقيقة فيها، وأنه كما يفضل هناك النظم والنظم والتأليف والتأليف والنسج والنسج والصيغة الصياغة ثم يعظم الفضل وتكثر المزية، حتى يفوق الشيء نظيره والمجانس له في درجات كثيرة وحتى تتفاوت القيم التفاوت الشديد، كذلك يفضل بعض الكلام بعضاً ويتقدم الشيء منه الشيء ثم يزداد فضله ذلك ويرقى منزلة فوق منزلة، ويعلو مرقباً بعد مرقب، ويستأنف له غاية بعد غاية، حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الظنون وتسقط القوى وتستوي الأقدام في العجز»^(٤).

لقد أوضح الإمام عبد القاهر مراده من دلائل الإعجاز في سياق ثقافي، راجت فيه أجهزة مفاهيمية التبس بعضها ببعض، فاحتاجت في نظره إلى تمييز لأن إطلاقها كان بنفس المدلول، ورأى أن التفاضل في الكلام يحتاج إلى بيان لمواضع التفاضل وكيفيات تحققه، لذلك سنجد الإمام يطالب بضرورة وضع المثال الدال على تفاوت هذا القول على صاحبه مما جانسه، فلا يكفي أن يقال إن مرجع الكلام إلى خصوصية النظم وطريقة مخصوصة في نسق الكلم بعضها على بعض، إذ يلح الجرجاني على ضرورة التمثيل تلك الخصوصية وشرحها وبيانها وإيضاح كيفية تشكّلها البنيوي، مثلما يصنع النساج من عمل الديباج يقول الجرجاني في تشبيهه بارع لمسألة إفهام كيفيات تحقق التفاوت في الصنعة: «... كما يذُكر لك من تستوصفه عمل الديباج المنقش ما تعلم به وجه دقة الصنعة، أو يعمل بين يديك

(٤) المصدر نفسه، ص. ٢٦ / ٢٧.

حتى ترى عيانا كيف تذهب تلك الخيوط وتجيء؟ وما ذا يذهب منها طولا وماذا يذهب منها عرضا؟ وبم يبدأ وبم يثنى وبم يثث؟ وتبصر من الحساب الدقيق، ومن عجب تصرف اليد ما تعلم معه مكان الحدق وموضع الأستاذية»^(٥).

إن التصور الذي وجهه الجرجاني في دلائل الإعجاز، كان محكوما بأبعاد لسانیة عميقة لم يكن الجرجاني نفسه يدرك أنه كان يسير على وقع مشروع معرفي جديد، سترسى فيه لبنات أولى للدرس اللساني الحديث، فعبقرية الرجل جاوزت آفاق عصره، وعمق فكرته كان أبلغ من أن تصل إليه الأفهام، صحيح أن الإمام وجد الأسس الأولى للبلاغة العربية قائمة في البيان والتبيين مع الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، وقدامة بن جعفر (ت ٣٧٧هـ) في نقد الشعر والرماني (ت ٣٨٤هـ) في النكت والباقلاني (ت ٤٠٣هـ) في إعجاز القرآن وغيرهم، وكان للبلاغة الأفلاطونية والأرسطية دور هام في هذا السياق المعرفي خاصة فن الخطابة «ريطوريقا» لأرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق/م) وما أرساه هذا الكتاب من أسس بلاغية لا يخفى دورها في هذه المرحلة من التاريخ، لكن الجرجاني وهو الإمام الذي يمتلك الرؤية الثاقبة والبصر الحديد، والعصر الذي تميز بتأجج قضية الدفاع عن مكنن إعجاز القرآن في زمن سيطرة المعتزلة، باعتبارها سلطة المعرفة التي تمتلك السداد وأن أي مخالفة لمزاعمها تجرّ على المخالف العقاب والقتل، فكان من الصعب وقتها التجرؤ على ممارسة أي شكل من أشكال المعارضة المعرفية والفكرية والعقدية، لكن الجرجاني في دلائل الإعجاز لم يجد بداً من أن يقيم لبنات نظريته

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٦.

ويدحض بها الخصوم، دون أن يفكر وهو يسير بهدوء في كتابه، في أنه كان يرسى الأسس اللسانية الكبرى التي استتلمها اللسانيون في شتى المدارس، مثلما ستستلمها الأسلوبية ونظريته النص من بعد الطروحات اللسانية الكبرى أقصد ما أنتجته المدارس والحلقات اللسانية في العالم، كمدرسة جنيف وحلقة براغ ومدرسة كوبنهاغن والمدرسة التوليدية وغيرها .

إن التاريخ اللساني الحديث وهو يبتدئ كما هو معروف - بالمعنى المدرسي - مع السويسري فردناند دي سوسير (١٨٥٧ - ١٩١٣م)، حين أصدر كتابه الشهير «محاضرات في علم اللسان العام» تلميذاه تشارلز بالي وألبيرت سيشهاي بعد وفاته سنة ١٩١٦ يظهر أن هذا العالم بنى نظريته اللسانية محصورا في دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، مقيما هذا الصرح اللساني على مجموعة من الثنائيات كاللغة والكلام والدياكرونية والسانكرونية واللغويات الداخلية واللغويات الخارجية والدال والمدلول، ومعلوم أن سوسير قال باعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول، وهي نفسها الثنائية الكبرى التي كان مدار دلائل الإعجاز عليها تحت مسمى اللفظ والمعنى، أو ثنائية المحتوى والتعبير عند مدرسة كوبنهاغن مع رائدها اللساني بالمسليف.

الدال والمدلول بين الجرجاني ودي سوسير

لقد تحدث «سوسير» في محاضراته عن الدال على أنه التجلي المادي للغة، وعن المدلول على أنه التمثل الذهني للمحتوى اللغوي، يقول د. زكريا إبراهيم: «بيد أن هذه العلامات - في رأي سوسير - مزدوجة، أو «ذات وجهين»: لأن العلامة اللغوية لا

لما عرضَ حديثه عن مسألة نظم الحروف، مقارنا إياها بالكلم المنظومة حيث لا يحتاج نظم اللفظ إلى اقتفاء دلالي في ذهن المتكلم، بحيث لو قال واضع اللُّغة: رَبَّضْ، مكانَ صَرَبَ لما أخطأ، يقول سوسير: «وهكذا فإنَّ معنى لفظ الأخت ليس مرتبطا بأية علاقة قد تتخيلها موجودة داخل سلسلة أصوات لفظ الأخت R.O E U.S، وهي أصوات اتخذت وسيلة كصوت دالٌّ لأنَّه يمكن لهذه العلاقة أن تصور بأية سلسلة أخرى من الأصوات تكون دالة وكبرهان على ذلك أن الخصائص المتباينة للألسنة تكون متضاربة فيما بينها وبالأولى وجود السنة مختلفة»^(٧)، وقد فصل سوسير في مرجع الاعتباطية لقيامها على المواضعة والاتفاق بين أفراد الجماعة اللُّغوية وقدرتها على منح اللُّغة ثباتها بحكم صلتها بالفرد غير أنَّها تتمتع بالتغير من حيث الانتماء للجماعة كما تجعل الاعتباطية عنده اللُّغة موسومة بطابعها التواصلي والتعبيري من حيث صبغتها السيميائية ولذلك كانت مشكلة اللُّغة عند سوسير في حقيقة أمرها مشكلة سيميولوجية، ومن هنا فالاعتباطية تجعل من العلامة وسيطا بين الفكر والصوت، ورغم كُله هذا فإنَّ سوسير وجدَ نفسه في مأزق، حينما رأى أن الاعتباطية لا تمس جميع الوحدات حيث يمكن أن تظهر العلاقة السببية بين الدالِّ والمدلول في بعضها، وقد ذهب إميل بنفنيست إلى رفض الاعتباطية كُلية معتبرا أن العلاقة بين الدالِّ والمدلول علاقة ضرورية، ويذكر أن الاعتباط واقع في العلامة بجزءيها وما ترمز له، يقول بنفنيست (١٩٠٢ - ١٩٧٦ م): «إن العلاقة

ترتبط شيئا باسم ما، كما أن اللُّغة بعيدة عن أن تكون مجرد «تحويل» أو نقل «للاواقع (من المجال العيني إلى المجال المجرد)، وإنما العلامة عبارة عن اتحاد «صورة صوتية» إلا وهي الدالِّ Le signifiant بـ، تمثل ذهني» (أو «تصور) — ألا وهو «المدلول Signifié» وعلى حين أن «الدالِّ» يندرج تحت النظام المادي (لأنَّه عبارة عن أصوات، أو إيماءات، أو حركات، أو صور محسوسة.. الخ)، نجد أن المدلول يندرج تحت «النظام الذهني» (لأنَّه يتجسد على مستوى المحتوى أو المضمون كفكرة أو معنى، لا كشيء أو موضوع)، ولما كانت العلامة هي عبارة عن ذلك «الكل المتألف من الدالِّ والمدلول فإنَّ الدلالة هي مجرد «علاقة» تتحقق من تألف هذين العنصرين، ولهذا يُشبَّه سوسير «اللُّغة» بورقة ذات وجهين: الوجه فيها هو الدالِّ والظهر هو المدلول ولا يمكن تمييز وجه هذه الورقة، دون تمييز ظهرها ومن ثمَّ فإنه لا يمكن القضاء على الدالِّ، دون القضاء على المدلول (والعكس بالعكس)؛ أو على حد تعبير سوسير: «إن الفكر هو وجه الصفحة: recto، بينما الصوت هو ظهر الصفحة: verso، ولا يمكن قطع الوجه دون أن يتم في نفس الوقت نفسه قطع الظهر»^(٨)، وأوضح سوسير أنَّ العلاقة بين الدالِّ والمدلول اعتباطية فكلمة فرس مثلا لا تحمل أي دلالة على ذلك الحيوان الأليف ودليل ذلك هو أن الكلمة في الفرنسية CHEVALE وفي الإنجليزية HORSE فالأصوات المشكلة للألفاظ لا تحمل دلالة تطابق الشيء، وهذه مسألة أفلاطونية تتعلق بسبب تسمية الأشياء لم يكن سوسير يريد الخوض فيها، هي نفسها القضية التي أعلن عنها الجرجاني

(٧) فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني ومراجعة أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق، ١٩٨٧ ص ٨٨.

(٨) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، دار مصر للطباعة، دت، ص. ص ٤٨ - ٤٩.

بين الدال والمدلول ليست اعتباطية بل هي على العكس من ذلك، علاقة ضرورية فكلاهما نُقِشا في ذهني وكلاهما يستحضران الآخر في كُلِّ الظروف، ثمة اتحاد إلى درجة أن المفهوم ثور هو بمثابة روح الصورة الصوتية (ث.و.ر.)^(٨).

فكل الوحدات اللسانية إنَّما وضعت للتعبير عن دلالة تتوافق معها بمجرد استحضارها في الذهن، فقولك قلم يجعلك تستحضر الشيء الذي يكتب به، وقولك مصباح يوافق الشيء الذي نستعمله للإضاءة وهكذا.. فلا بد أن الوحدات تطابق المرجع في العالم الخارجي، بما تتوافق عليه الجماعة اللسانية وإلا لا اضطر كُلُّ واحد منها إلى ابتداء ما شاء من أصوات وتأليفها لتشكيل ما أعجبه من الوحدات اللسانية، وهذا أمر محال لا يستقيم.

ونجد الجرجاني تجاوز قضية الاعتباطية إلى قضية التأويل في باب حديثه عن معنى المعنى، وهو يورد فصلا كاملا عن الكناية والتمثيل والاستعارة، مبرزاً أن هذا اللون من الكلام يحتاج فيه المتكلم إلى فهم المقصد الثاوي وراء الكلام، إذ لا يكفي وقوفك عند ظاهر اللفظ لأنَّه ليس المقصد المراد وإنما مزية التعبير تكون بتأويل معناه الظاهر للوصول إلى المعنى الخفي، مثل طويل النجاد ونؤوم الضحى وجبان الكلب وغيرها للدلالة على طول القامة والعيش في نعيم والكرم، وهذه معان لا يوصل إليها إلا بفهم معنى المعنى لأنها قائمة على الرمز لا على الكشف، وهو عنده أثبت للكلام وأوقع من صريح اللفظ وأكد له وأوثق بمعناه الذي أريد له، يقول الإمام في هذا الباب: «قد أجمع الجميع أن الكناية أبلغ من الإفصاح والتعريض أوقع من التصريح،

وأن للاستعارة مزية وفضلاً وأن المجاز أبداً ابلغ من الحقيقة إلا أن ذلك وإن كان معلوماً على الجملة فإنه لا تطمئن نفس العاقل في كل ما يطلب العلم، حتى يبلغ فيه غايته وحتى يغلغل الفكر إلى زواياه وحتى لا يبقى عليه موضع شبهة ومكان مسألة..»^(٩)، فالجرجاني يبرز أن المزية والتفاوت في الكلام ظاهر في أبواب الكناية والاستعارات والتمثيل، أكثر من الإتيان باللفظ الصريح والعبارة المألوفة المباشرة، وهذا النوع من التعبيرات الحاملة لهذه المزيات، لم يكن سوسير مهتماً بها بقدر ما كان همُّه منصرفاً إلى اللُّغة المألوفة، مؤسساً لسانياته على اللُّغة في ذاتها ولذاتها الأمر الذي جعل المتكلم غائبا عن تفكيره، مثلما غيبت بنيويته علاقة اللُّغة بالفكر كما فعل العقلانيون وتحديداً مع ديكرت، وقد نبغ هذا الطرح عند الجرجاني من تقسيمه للكلام على ضربين؛ «أولهما يوصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده وهو المعنى، وضرب لا يوصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده ولكن أن تعقل من اللفظ معنى ثم يفضي بك هذا المعنى إلى معنى آخر»^(١٠) وهو ما اصطلاح عليه باسم معنى المعنى وهو لا يكون إلا في المجاز، يقول د. نصر حامد أبو زيد: «إنَّ الجرجاني بهذا التقسيم في قراءة معاصرة يدرك مستوى آخر من المعنى، يفارق مستوى المعنى الناتج عن تفاعل العلامات اللغوية مع معاني النحو فيما يطلق عليه عبد القاهر اسم «النظم»، إنَّ المعنى في المجاز يخضع لما يخضع له المعنى في غير المجاز من قوانين النظم ويزيد عليه شيء آخر، هو العلاقات الاستبدالية في

(٩) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، قراءة وتعليق

العلامة محمد محمود شاكر، مكتبة المدني، ص ١٦٣.

(١٠) دلائل الاعجاز ص ١٧٧

(٨) خليفة بوجادي، محاضرات في علم الدلالة، بيت

الحكمة، الجزائر، ط ١، سنة ٢٠٠٩، ص ٩٠.

نفسها دون أن يفارقها إلى مُنتجها، فكان أبعد ما يكون عن مقارنة اللُّغة في بعدها التواصلِي بقدر ما ظل ملتصقا بعقدة البنية والنسق.

البنية بين الجُرْجَانِيّ ودي سوسير

لقد تكلم سوسير عن النسق والنظام قاصدا بهما البنية دون أن يستعمل هذا المصطلح في محاضراته، إذ رأى أنّ اللُّغة هي نظامٌ من القواعد التي تتألف فيما بينها، لتشكل هذا النسق اللُّغويّ المعروف ولذلك وجدناه يشبهها بلعبة الشطرنج، حيث إنّ تبديل عناصر اللعبة بأخرى مشكلة من مادة أخرى لن يفسد النظام، غير أن زيادة قطعة أو إنقاصها سيؤدي لا محالة إلى تغيير النظام، وهذا الأمر نبه إليه الجُرْجَانِيّ في معرض حديثه عن التأكيد والحذف في اللُّغة حيث إن زيادتك لمؤكّد في موضع لا يحتاج الزيادة مفسدٌ للبلاغة، كما في قولك عن رجل كثير الخروج وقت الغداة «هو قد خرج» بدلا من قولك: «خرج» لأنّه معتاد في عرف الناس على الخروج في ذلك الوقت فلا تحتاج إلى مؤكّد في هذا المقام وفي باب الحذف الذي قال عنه الجُرْجَانِيّ: «هو بابٌ دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكّر أفضح من الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدر أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تُبسن»^(١٢)، بل نجد الإمام عبد القاهر لا يكاد يستغني في باب من أبواب الكتاب عن كلمات كالنسق والنظام والبناء والنسج والحبك والتحبير والتفويف، لأجل الدلالة على طبيعة اللُّغة التي يحكمها النظم القائم على العلاقات بين الألفاظ، إذ لا يكتسب اللفظ الواحد

مقابلة العلاقات السياقية. إن مفهوم النظم عند عبد القاهر يماثل العلاقات السياقية عند علماء اللُّغة المعاصرين ومفهومه لـ «المعنى» و «ومعنى المعنى» يماثل مفهوم العلاقات الاستبدالية»^(١١).

إنّ المتكلم في التصور البلاغيّ عند الإمام، كان ذا حضور بارز في استحضاره للفعل اللّسانيّ باعتبار منطق التفاوت الذي كثيرا ما ألحّ عليه الإمام وشكّل جوهرها أساسا في تناوله لقضية النظم، دون أن ننسى أنّ الفكر المعتزليّ ونسقه الجدليّ عاملٌ أسهم إيجابا في اعتبار المتكلم نقطة الضوء الأولى، التي يبدأ منها الخطاب في تشكله البنيوي وإليها ينتهي، لأنّ ما كان يهّم الجُرْجَانِيّ كما أسلفنا هو إثبات إعجاز القرآن في سياق ثقافيّ وكلاميّ مشحون ومحتدم، كان لابدّ فيه من إعطاء الأولوية للمتكلم من أجل إظهار تفاوتات الأنساق التعبيرية والكشف عن ميكانيزمات تكوينها الداخلي، وذلك لم يكن سيئاتي للإمام لولا هذا الزخم اللّسانيّ الكبير الذي سبّح في بحره على امتداد الكتاب، وهو يقلب في اللُّغة وأنساقها نحوا وبلاغة ويُقيم ججابه المنطقيّ والكلاميّ ويستحضر الموروث الشعريّ والنصّ القرآنيّ وغيرهما من أجل بيان دور المتكلم وقيّمته في صلب الكلام الذي ينتج، ولعلّ هذا ما جعل الأمثلة في دلائل الإعجاز تعمل على تقريب الصورة من ذهن المتلقي، عبر تمثيلات مائعة تستحضر أهل الصناعة كالنساج والصائغ للذهب، مما يدلّ قطعا على أنّ الجُرْجَانِيّ كان واعيا تمام الوعي بقيمة المتكلم مُنتجًا للخطاب، خلافا لما فعله سوسير الذي جعله على الهامش مُركّزا على اللُّغة

(١١) ناصر حامد أبو زيد إشكاليات القراءة وآليات التأويل المركز الثقافي العربي الدار البيضاء ط ٢٠٠٨ ص ١٨١

(١٢) دلائل الإعجاز ص ٧٠

قيمته إلا بتعالقه مع أخيه، وهو أمرٌ كثيراً ما نَبَّه إليه الجُرْجَانِيّ في معرضِ رده على حُجج المعتزلة من أن المزية للفظ لا غيره، فيذكرُ الجُرْجَانِيّ أن المتكلم حين يفاضلُ بين اللفظ واللفظ، إنما يفعل ذلك وهو يقصدُ موقعه من الكلام وإلا فهل يعقل أن يفاضل بين اللفظ واللفظ، كأن تُفاضلَ بين رجلٍ وفرسٍ وامرأة، بل هل يُعقل أن تكونَ المفاضلة بين نفس الكلمة ومُرادفها، مثل الأسدِ والليثِ أو تكونَ المفاضلة بين كلمة رجلٍ في لغة العرب، فتقول هي أفضل من كلمة رجلٍ في الفرنسية والانجليزية، ومن ثمَّ فالنظامُ اللُّغَوِيّ قائم على العلاقات بين الوحدات المعجمية وعلى توليفة الوحدات نفسها، يقول سوسير: «إن ضروب العلاقات وأنواع الفروق المميزة بين الحدود والألفاظ اللِّسَانِيَّة تقع في مجالين متميزين حيث يكون كُلاً واحداً من تلك الضروب والأنواع، مولداً ومحدثاً لأنماط معينة من القيم.. فمن ناحية أولى نجد في كُلاً قول استدلالي أن الألفاظ تعقدُ فيما بينها حسب ترتيبها في سلسلة، ضروباً من العلاقات المبنية على الخاصية الخطية الطولية للسان، وهي خاصة تستبعد وتنفي كُلاً إمكانية للتلفظ بعنصرين اثنين معاً وفي الوقت نفسه، وهذه العناصر تترتب واحدة تلو الأخرى في سلسلة الكلام وتلك صياغة بنوية..»^(١٣)، وهذا الطرح كما اعترف سوسير يعد بنويًا في صميمه، كان الجُرْجَانِيّ قد أرسى معالمه الأولى في خضمِّ دفاعه عن قضية النظم، وإن كان سوسير على امتدادِ محاضراته لم يستعمل على الإطلاق مُصطلح البنية بقدر ما كان يستعمل مُصطلحَي النسق والنظام كثيراً، وقد فطنَ سوسير إلى قيام البنية على وجود عناصر تدخل في علاقات بحيث يؤدي سقوط عنصر واحد إلى خلخلة النظام،

وتأسسها على المفاهيم التي سيشير إليها جان بياجيه (١٨٩٦-١٩٨٠م) وهي الكلية والتنظيم الذاتي والتحول، يقول: «البنية نسقٌ من التحولات له قوانينه الخاصة باعتباره نسقاً (في مقابل الخصائص المميزة للعناصر)، علماً إنَّ من شأن هذا النسق أن يظل قائماً ويزداد ثراءً بفضل الدور الذي تقوم به تلك التحولات نفسها، دون أن يكون من شأن هذه التحولات أن تخرج عن حدود ذلك النسق أو أن تُهيب بأية عناصر أخرى تكون خارجة عنه، وقصارى القول إنَّه لا بد لكل بنية إذن من أن تتسم بالخصائص الثلاث الآتية: الكليّة والتحوّلات والتنظيم الذاتي»^(١٤).

إن هذه المفاهيم كانت حاضرة في ذهن الجُرْجَانِيّ، فالكليّة بما هي عناصر داخلية تؤلف المجموع المشكل للنسق يجعل كُلاً عنصرٍ غير ذي معنى في استقلاله عن بقية العناصر، فلا معنى لوجود اللفظ في معزل عن مجاوريه، ولعل الجُرْجَانِيّ قد مثَّل لهذا المفهوم بقوله تعالى: {وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء وقضى الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين} سورة هود / ٤٤، قال الجُرْجَانِيّ: «وهل تشكُّ إذا فكرت في قوله تعالى {وقيل يا أرض ابلعي ماءك} (الآية)، فتجلى لك منها الإعجازُ وبهرك الذي ترى وتسمع أنك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة إلا لأمرٍ يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وأن لم يعرض لها الحُسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة والرابعة وهكذا إلى أن تستقرِّيها إلى آخرها، وأن الفضلُ تناجح ما بينها وحصل من

(١٤) الدكتور زكريا إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، مكتبة مصر، د.ت، ص ٣٠.

(١٣) محاضرات في علم اللسان العام، ص ١٣٤.

مجموعها؟»^(١٥).

أما التحول فهو أمر يسمُّ البنية إذ يستحيل الحكم بالثبات على البنية، ولعل حلم البنيوية كان الوصول إلى بنيات ثابتة شبيهة بالبنيات المنطقية الرياضية، فالبنية تتحول باستمرار وتحولها ذو طبيعة ذاتية، فالفونيمات تعطينا كلمات وجمل لا نهائية رغم محدوديتها، وهو ما عبر عنه أندريه مارتينه (١٩٠٨ - ١٩٩٩) بالاقتصاد وتشومسكي بالإبداع اللغوي، كما أن توليد العبارات من بنيات نحوية عبر الزيادات والحذف والتقديم والتأخير أمر من خصيصة العربيّة، كثيرا ما استوقفت الجرجانيّ ليدلّ بها على أن المتكلم إنّما يأتي بالألفاظ موافقة للمعاني التي تجيش في نفسه باعتبارها خدماً لها، وهو أمر كان الجرجانيّ على وعي به غير أن الشغل الشاغل له كان قضية النظم في ذاتها لإثبات الإعجاز القرآني، فلم يكن له ليخوض في مثل هذه الجزئيات التي كانت تتبدى له في فكره غير ذات جدوى في دعم نظريّته، مادام أنّها ميكانيزمات تتخفى في البنية العميقة للنظريّة، فلم يكن في حاجة إلى الخوض فيها جزءا جزءا حتى لا يتيه بالمتلقي وهو الذي عني به كلّ الاعتناء، وظل فكره مربوطا به على امتداد الطروحات والقضايا في دلائل الإعجاز، أما التنظيم الذاتي فهو نوع من الانغلاق لأنّ البنية يحكمها قانون داخلي يسير البنية، وهو قانون النحو الذي تتحدد فيه العلائق بين الألفاظ التي تجعلها ذات فائدة.

وفي هذا السياق يذكر الجرجانيّ أنّ الألفاظ تكون غير ذات فائدة، إلا إذا ترتبت في بنية محكمة توافق المعاني المرتبة في النفس، وهو أمر كان قد نبّه إليه

(١٥) دلائل الإعجاز، ص ٤٣.

في أسرار البلاغة قبل دلائل الإعجاز لما قال: «الألفاظ لا تفيد حتى تولّف ضربا خاصا من التآليف ويُعمدُ بها إلى وجه من التركيب والترتيب فلو أنّك عمدت على بيت شعر أو فصل نثر فعددت كلماته عدّا كيف جاء واتفق، وأبطلت نضده ونظامه الذي عليه بني وفيه أفرغ المعنى وأجري وغيرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد كما أفاد وبنسقه المخصوص أبان المراد تقول في «قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل»: «منزل، قفا، ذكرى، من، نبك، حبيب» أخرجته من كمال البيان إلى مُحال الهديان نعم وأسقطت نسبته إلى صاحبه»^(١٦)، ولعلّ هذا الطرح ذا البعد اللسانيّ هو ما تلقفته التوليديّة التحويلية مع تشومسكي في نموذج ١٩٥٧ في مظاهر النظريّة التركيبية *Aspects de la théorie syntaxique* وهو يشرح مفهومي النحوية *La grammaticalité* واللانحوية *Agrammaticalité* في المثال الشهير (الأفكار الخضراء تنام حانقة في حضن قوس قزح) مبرزاً أن بعثرة الوحدات المعجمية في هذا التركيب سيؤدي إلى لا نحوية الجملة وغياب الدلالة.

ولابد أنّ تحقّق الدلالة إنّما ينتج عن وجود العلائق التي عدها الإمام وجوها ضرورية في نظام التركيب العربيّ عاداً إياها خيوطاً ناظمة بين الألفاظ التي بها يتحقق قوام التركيب السليم في لغة العرب وهي تعلق الاسم بالاسم وتعلق الاسم بالفعل وتعلق الحرف بهما وقد بيّن الجرجانيّ مواضع هذا التعلق في مناحٍ متعددة ليثبت أنّ النظم إنّما يكون من تعالق هذه الوحدات المورفولوجية بعضها مع بعض ليتحقق البناء الذي يشبه تماما

(١٦) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة - دار المدني، جدة، د. ت، ص. ص ٢-٣.

ما يصنعه البناء من وضع اللبنة فوق اللبنة حتى يكتمل البناء بتراص بعضها مع بعض، يقول الجرجاني: «وكنا قد علمنا أن ليس النظم شيئاً غير توحي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، وأنا لو بقينا الدهر نجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكا ينظمها وجامعا يجمع شملها ويؤلفها ويجعل بعضها بسبب من بعض، غير توحي معاني النحو وأحكامه فيها طلبنا ما كُلِّ محالٍ دونه... ذلك لأنه إذا كان لا يكون «النظم» شيئاً غير توحي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم، كان من أعجب العجب أن يزعم زاعمٌ أنه يطلب المزية في «النظم»، ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي «النظم» عبارة عن توحيها فيما بين الكلم»^(١٧) وهذا التعلق لا يكون حقيقة بين اللفظين عنده، بل مكن حقيقته في المعنى، يقول الإمام: «ويعلم كذلك ضرورة أن التعلق يكون فيما بين معانيها، لا فيما بين أنفسها ألا ترى أننا لو جهدنا كلَّ الجهد أن نتصور تعلقاً فيما بين لفظين لا معنى تحتها، لم نتصور؟»^(١٨)، وهذا نفسه الطرح السوسيري للغة التي قال عنها «اللغة منظومة لا قيمة لمكوناتها؛ أي لعلاقاتها القائمة فيما بينها وبالتالي لا يمكن للألسني اعتبار مفردات لغة ما كيانات مستقلة، بل إن لزاماً عليه وصف العلاقات التي تربط بين هذه المفردات»^(١٩)، وإن كان الجرجاني قد قدم تصوره للغة بشكل أكثر دقة وشمولية في تعريفه للنظم، الذي اختصر وجمع في الآن نفسه ماهية اللغة في العرف اللساني، مما يدل على السبق العلمي

(١٧) دلائل الاعجاز، ص.ص ٣٩٢-٣٩٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

(١٩) فردناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي، دار النعمان للثقافة، لبنان، د.ط، ١٩٨٤، ص ٤.

للدروس البلاغي العربي القديم في وضع الأسس النظرية للفكر اللساني، وهو أمر تنبّه إليه دارسون معاصرون، يقول د. ميشيل أريفيه: «وهنا لا ينبغي القول، كما يفعل ذلك بعضهم دفعا بالصدر، إن سوسير هو مؤسس اللسانيات، أنها موجودة قبله بزمن طويل في عدد من الثقافات، وفي الثقافة العربية على وجه الخصوص، لكن سوسير وجهها مسالك لم يسبق لها أن سلكتها»^(٢٠).

لقد أرسى الجرجاني مفهوما عميقا في البنية التركيبية، هو مفهوم العلائق التي تشكل شبكة يحصل فيها التجاور المؤدي إلى نحوية الجملة ومقبوليتها، سواء حملت على الحقيقة أو حملت على التخيل لذا سيعمل تشومسكي في مرحلة لاحقة من نموذج ١٩٥٧ على ملء المكون الدلالي الذي ظل شاغرا لأن ما كان يهمله هو التمثيل للبنيات عبر التفريع المقولي للدفاع عن الكلية في النحو مخضعا تصوره للبعد المنطقي الرياضي الذي أفرز تلك التمثيلات الشجرية المعروفة التي كانت تقبل أي جملة تحت الرؤوس سواء كانت نحوية، مثل شرب الولد ماء أو شرب الولد الحائط، ليتدارك الأمر في النموذج المعيار ١٩٦٥ ثم في مقال حول التأسيم سنة ١٩٦٨ في إطار ما سُمي بالفرضية المعجمية.

السياق بين ياكوبسون وفيرث والجرجاني

بين الجرجاني أن المتكلم لابد أن يحسن اختيار اللفظ الموائم للمعنى المراد الواقع في النفس، فيكون هذا المعيار أساسا لتحقيق البلاغة وتفاضل القول الذي يجعل المبدعين يتفاضلون بينهم، وهذا أمر

(٢٠) أريفيه ميشال، البحث عن فردناند دي سوسير، ترجمة وتعليق محمد البقاعي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط ١، ٢٠٠٩، المقدمة.

أشار إليه الجرجاني في مناسبات عدة، وهو نفسه ما ذهب إليه رائد مدرسة براغ رومان ياكوبسون (١٨٩٦-١٩٨٢)، الذي أبرز أن الأسلوب نتاج لتطابق عمود الاختيار على عمود التوزيع، خلقا للتلاؤم بين العلاقات الركنية والاستبدالية التي تسمح بتوليد التركيبات، وهذا أمر سبقت إليه البلاغة العربيّة مع الإمام الأكبر عبد القاهر الجرجاني وعيا منه بدور المقام والسياق في فرض نوع من الاستعمال اللغوي، ليرسي بذلك واحدة من المفاهيم اللسانية الكبرى التي تناولها اللغوي البريطاني «جون روبرت فيرث» (١٨٩٠-١٩٦٠ م) بوعي لسانی عميق، معتبرا أن المعنى لا يمكن كشفه إلا بتنسيق الوحدة اللغوية أي وضعها في سياقات متباينة عبر إدخالها في أنساق تركيبية متعددة، فالسياقات تتعدّد وتختلف بين لغوية يجعل اللفظة تختلف من حيث الاستعمال الذي يستدعيه مقام ما وسياق الثقافة يتدخل ليمنح اللفظ معناه المختلف، وسياق الموقف يجعل الاستعمال مختلفا من تركيب إلى آخر، وهو ما ذهب إليه الجرجاني في وضع اللفظ مع أخيه ليحصل المعنى المراد، وقد أوضح ذلك في باب فروق الخبر عند تفريقه مثلاً بين قولك زيدٌ منطلق والمنطلق زيد وزيد المنطلق وغيرها من التراكيب التي يستدعيها السياق، وفي باب الفروق بين الحال بما يقتضيه النحو من حال مفردة وأخرى جملة فعلية واسمية وشبه جملة تستدعيها بلاغة القول التي يفرضها السياق، تحقيقا للبعد الوظيفي الذي ينشده المتكلم وهو ما عبّر عنه الجرجاني كثيراً في كتابه بغرض المتكلم، ملمحا إلى ما سماه ياكوبسون بالوظيفة التعبيرية في معرض حديثه عن وظائف اللّغة، فالجرجاني في «دلّائل الإعجاز»، وهو يحاول بكل اتزان فكري

أن يثبت صحّة نظريّة النّظم نشر كلامه في أبواب متفرقة نستطيع أن نفهم منها مدى حرصه على قيمة الهيكل اللغوي الذي يحدد وظيفته التعبيرية، فتقديم الضمير على الفعل في قوله تعالى: {قالوا أنت فعلت هذا بالهتنا يا إبراهيم} سورة الأنبياء/٦٢، هي غير قوله أفعلت أنت هذا بالهتنا، فتقديم الضمير الواقع في الابتداء غير تقديم الخبر جملة فعلية لأنّ الخطاب في الآية تعبير بلاغي قوي عن حال قوم إبراهيم، لما وجدوا أصنامهم مهذمة وقد علموا أن إبراهيم عليه السلام هو من فعل ذلك فحمل كلامهم على التقرير، وهذا من طريف القول في فنون الكلام العربيّ يعرف عندهم بتجاهل العارف، ويسوق الجرجاني أمثلة كثيرة من هذا الصنف ليدل على أن صورة الكلام تتحكم في الوظيفة التعبيرية وهو ما عبر عنه سوسير؛ من أن الجمل تلعب دورا في خدمة نظام الكلام بحسب البعد الوظيفي للنسق الذي يحكمها. لقد كان للسياق في دلّائل الإعجاز قيمة عليا مادام أنّه بؤرة اشتغال نظريّة النّظم عنده، ولهذا لم يأل الإمام جهدا في كشف خصوصيات السياق ودوره في تحقيق البلاغة والإعجاز القرآني، يقول الدكتور تمام حسان: «لقد كانت مبادرة العلامة عبد القاهر الجرجاني رحمه الله بدراسة النّظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربيّة قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق والتركيب»^(٢١)، بل لقد وجدنا الإمام ينتقل بالكلام العربيّ إلى مستوى المجاز والاستعارة والكناية والتمثيل التي عدّها وسائل يتحقق بها النّظم وبها يكون، فلم يقف حدّ السياق عنده على وضع الألفاظ وتعالقها محمولة على سبيل الحقيقة، بل تجاوز به الحديث بما يخدم

(٢١) تمام حسان، المرجع نفسه، ص ص ١٨-١٩.

نَظَرِيَّتِهِ إلى مستوى الانزياح اللُّغَوِيِّ، فَبَيَّنَ الشَّيْخُ أَنَّ
الاستعارة والكناية وغيرها لا تتحقق إلا في التأليف
مع غيرها، فلا يعقل أن تكون كلمة الأسد الدالة
على السبع استعارة مالم تدخل في تركيب، يقول
الجُرْجَانِيُّ: «إن هذه المعاني التي هي الاستعارة
والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من بعدها
من مقتضيات النظم وعنه يحدث وبه يكون، لأنه لا
يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم
يتوَّخَّ فيما بينها من أحكام النحو، فلا يتصور أن
يكونَ ها هنا فعل أو اسم قد دخلته الاستعارة من
دون أن يكونَ قد أُلِّفَ مع غيره»^(٢٢).

الجُرْجَانِيُّ ولسانيات النص

تعد اللِّسَانِيَّاتُ النصية مشروعاً علمياً تخطى
حدود لِسَانِيَّاتِ الجُمْلَةِ ليجعل من النَّصِّ بؤرة
الاشتغال اللِّسَانِيَّ في بعده التواصلي وتماسكه
البنوي، إذ هي دراسة تبتدئ من النَّصِّ وتنتهي
عنده فكل شغلها ومدارها هو النَّصُّ في ذاته ولذاته،
فلسانيات النَّصِّ تعتمد منهاجاً وصفيًا تحليليًا
للأنساق، فتقف عند مفاهيم الاتساق والتماسك
النصِّي والربط بين الأجزاء وفقاً لعدد من العلاقات
النحوية كالتبعية والموصولية، ولعل هذه المفاهيم
التي شكلت عمدة اللِّسَانِيَّاتِ النصية لم تكن
غائبة في الفكر اللِّسَانِيَّ التُّرَاثِيَّ ودلائل الإعجاز،
وهو يرسى دعائم نَظَرِيَّةِ النُّظْمِ التي كان عليها
المدار والجوهر، يكون قد أرسى لمفهوم كبير هو
النصية La textualité، وإن كان الجُرْجَانِيُّ قد
وقف عند حدود الجُمْلَةِ غير أنَّها باعتبارها الوحدة
الدنيا تشكل معمار الخطاب / النَّصِّ فإنه قد بثَّ

(٢٢) دلائل الإعجاز، ص ٣٩٣.

الأسس الأولى أثناء معالجته للبنى التركيبية من
حيث التشكل النحوي عبر العلاقات المقبولة، التي
تنتج الدلالة بتحقُّقِ نحوية الجُمْلَةِ التي تؤسس
لنحوية النَّصِّ ومقبوليته، فقد حظي الربط عند
الجُرْجَانِيِّ بقيمة كبيرة حتى أنَّه خصص فصولاً
للِفَصْلِ وَالْوَصْلِ، أبان فيها دور الروابط في تحقيق
بلاغة الكلام ومقصديَّة المتكلم بل إنَّ الحذف عند
الجُرْجَانِيِّ قد يكونُ أبلغَ من عدم الحذف، وجعلَ
له موضعاً خاصاً وبين فيه مذهباً ماتعاً فعدهُ باباً
دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيهاً
بالسحر يكونُ الإتيان به أحياناً أنطقَ للكلام
وأبلغَ من الإتيان بالكلام حشوا زائداً، فمثل هذه
الميكانيزمات اللُّغَوِيَّة تشكل أسساً للسانيات النَّصِّ
الحديثة التي ارتكزت على مفاهيم عدَّة، لا تختلف
البتة عما أرساه الجُرْجَانِيُّ كالمقصديَّة والمقبوليَّة
والحذف والسياق.

ومعلوم أن لِسَانِيَّاتِ النَّصِّ ولدت من رحم
البنوية الوصفية حينما تناول اللُّغَوِيُّ الأمريكي
«هاريس» الخطاب، بؤرة لاشتغال الدرس اللِّسَانِيَّ
عبر منهج تحليلي توزيعي، لم يغفل البعد السياقي
والتواصلي للخطاب، فاستطاع بذلك أن يتجاوز
حدود الممارسة اللِّسَانِيَّةِ الشائعة التي لم تتخطَّ
نحو الجُمْلَةِ وبقيت محصورة داخل سياجها
المقولي، لذلك عدَّ هاريس في الدراسات اللِّسَانِيَّةِ
الحديثة المنظرَ الأول للسانيات النَّصِّ لأنَّه أخرج
الخطاب من دائرته الضيقة ومنحه امتداداً في
النَّصِّ وخارجَه يقول هاريس: يمكن أن نتصور
تحليل الخطاب انطلاقاً من ضربين من المسائل،
هما في الحقيقة أمران مرتبطان: أما الأول فيتمثل في
مواصلة الدراسة اللِّسَانِيَّةِ الوصفية بتجاوز حدود
الجُمْلَةِ الواحدة في نفس الوقت، وأما الثاني فيتعلق

نحو السياق والثقافة، يقول فان ديك «إن النص لا يمكن أن يحدّد فقط على مستوى واحد، بل من الضروري أن يحلّ بمستويات عديدة، تركيبية ودلالية وتداولية»^(٢٥)، وذلك راجع إلى الطبيعة الكلية للنص التي يحكمها الترابط بين الأجزاء فهو كُـلٌّ متحدٌ تحكّمه أنساق نحوية تأتلف وتنظم لتشكّل المباني التي تتمتع بالمقبولية، تخلق ذلك الاتساق Cohésion الذي يتحقق بميكانيزمات نحوية كالحذف والإحالة والربط والتكرار، وهو ما اصطاحت عليه البلاغة العربيّة القديمة بمُصطلح السَّبك، لذا فالنصّ ترابطٌ مستمر للاستبدالات السنتيجمية التي تظهر الترابط النحوي في النصّ، كما قال «هارفج»^(٢٦)؛ ويبدو أن مفاهيم من قبيل الاتساق والانسجام والقبول والموقف والتماسك والربط والحك لم تغب عن الفكر اللغوي للإمام عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز الذي يحسب له تجاوزه حدود التنظير للجملة العربيّة، وإن بدا في ظاهر الأمر ذلك لأنّ المنهج العلميّ في الججاج حتمّ عليه التقاط الجمل وضرب المثال، غير أنّه لم يغفل النصّ في كليته نحوًا وبلاغةً ومنطقًا ومعجمًا وفصاحةً في القول وغيرها، وقد جمع هذه المعطيات جميعها في تأليف بديع ماتع عبر الفصول من أجل الوصول إلى غايته وهي إثبات إعجاز النصّ القرآني في كليته، لا في تراكيبه الجمليّة فحسب فمتملّ الإمام لذلك بما يصنعه الصائغ بأخذ قطع من الذهب أو الفضة وصرها في بعضها حتى تغدو كالقطعة

بين الثقافة واللغة»^(٢٣)، هذا الطرح الذي قدمه هاريس يحمل وعيا بقيمة النصّ في كليته باعتباره وحدة دلالية تتحقق عن طريق تراصّ واتساق الجمل وبأهمية السياق في تشكيل الخطاب، الذي لا ينفصل عن الموقف المنتج له داخل مقام تواصلٍ ما من أجل فهم الأبعاد التداولية، عبر إدراك الروابط المحققة للاتساق والانسجام النصي، مما يجعل النصّ وحدة كلية مؤسّسة من مجموعة العلاقات التي تتلاحم لتشكيل هذا الكلّ المؤدّي لمعنى أو معانٍ عدة يقول د. صبحي إبراهيم الفقي: «إنّ مهام لسانيات النصّ تتجلى في إحصاء الأدوات والروابط التي تسهم في التحليل؛ ويتحقق هذا الأخير بإبراز دور تلك الروابط في تحقيق الاتساق النصّي مع الاهتمام بالسياق وأنظمة التواصل المختلفة»^(٢٤)، ومن هنا يظهر أن اشتغال لسانيات النصّ هو اشتغال بنيوي وصفي وتحليلي هدفه الوصول إلى دلالة النصّ ومعرفة الأغراض التداولية للخطاب التي تتعدد باختلاف المواقف السياقية المنتجة، ولعل هذا الأمر هو ما نبه إليه «فان ديك» في كتابه «نحو النصّ» الصادر سنة ١٩٧٢ وفي كتابه «النصّ والسياق» الصادر سنة ١٩٧٧ عندما بين أن التعامل مع النصّ ينبغي أن ينطلق من رؤية الأدب واللغة معا ولعله كان يستدعي الطرح الشكلائي الروسي الذي تعامل مع النصّ في استكشاف أدبيته من الداخل في بدايات الأمر ليتوجّه بتحليله للنصّ

(٢٣) محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب والنظرية النحوية العربية.. تأسيس نحو النص، مج ١، ص.ص ٣٨ — ٣٩.

(٢٤) صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية، ج ١، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، سنة ٢٠٠٠، ص ٥٦.

(٢٥) سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي النص والسياق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط ٢، سنة ٢٠٠١، ص ١٦.

(٢٦) سعيد حسن البحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط ١، سنة ١٩٩٦، ص ١٠٦.

الواحدة، إن طرحا كهذا لم يكن غائبا عن وعي الجرجاني مثلما لم يكن غائبا عن قلبه، فالجاحظ كان قد ذكر أن أجود الشعر ما كان شديد اللحمة بين أجزائه، فتماثلت ألفاظه مع بعضها فلا يحصل بينها شيء من التنافر حتى تكون حسنة التأليف والنسج، قال الجاحظ (١٥٩-٢٥٥هـ): «أخبرنا الفسوي قال: حدثني يموت بن المزرع قال: سمعت الجاحظ يقول: أجود الشعر ما رأيتَه متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، كأنه قد سبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري فرس الرهان، وحتى تراها متففة ملسا، ولينة المعاطف سهلة، فإذا رأيتها متخلعة متباينة، ومتنافرة مستكرهة، تشق على اللسان وتستكده ورأيت غيرها سهلة لينة رطبة مؤاتية سهلة النظام، حتى كأن البيت بأسره كلمة واحدة، وحتى كأن الكلمة بأسرها حرف واحد لم يخف على من كان أهله»^(٢٧).

فمصطلح السبك في تراثنا اللغوي عند الجاحظ والإمام عبد القاهر الجرجاني وغيرهما هو نفسه مصطلح الاتساق الذي شكّل دعامة من دعائم الأسس النظرية للسانيات النص إلى جانب الحبكة وهو الانسجام والترابط والعلامة والموقف أو السياق والتناص الذي عبّر عنه في أدبياتنا القديمة بالسرقة والأخذ والتضمين والاقتباس وما شاكل هذه الاصطلاحات التي لم يخل منها كتاب في النقد والبلاغة العربية.

إن هذه الومضات اللسانية التي يمكن للدارس أن يلتقطها من دلائل الإعجاز، دليل قاطع على أن الإمام عبد القاهر الجرجاني كان يمتلك وعيا لسانيا عميقا لا يخالف البتة ما ذهب إليه المدارس اللسانية

(٢٧) الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص ٦٦.

(٢٨) تمام حسان، المرجع نفسه، ص.ص ١٨ — ١٩.

توجهاتها وتلتقطها من حقلنا البلاغيِّ التُّراثيِّ، وتعملُ على استدماجها في مشروعها اللِّسانيِّ عبر تحويراتٍ اصطلاحيةٍ، ظلت تُخفي المضمونَ الدلاليِّ للأجهزة المفاهيمية كما نشأت في المحضن الثقافيِّ العربيِّ، فأطلقت اللِّسانيَّاتِ مُصطلحات من قبيل البنية والإنجاز والاتساق والنحوية وغيرها من المُصطلحات، التي وردت في الحقل اللُّغويِّ والبلاغيِّ العربيِّ بإطلاقات هي النَّسق والنَّظم والسِّبك والائتلاف والتماسك وغيرها، وإن كانت المنطلقات الابستمولوجية والثقافية مختلفة فإن دور التُّراث البلاغيِّ واللُّغويِّ يبقى موجهاً كبيراً وحاسماً في بناء المشروع اللِّسانيِّ الحديث لاسيما مشروع إمام البلاغة وحجة اللُّغة في عصره الإمام عبد القاهر الجرجانيِّ في دلائل الإعجاز.

نتائج البحث

- إثبات السبق العلمي للدرس البلاغيِّ العربيِّ ممثلاً في كتاب دلائل الإعجاز في تأسيس مشروع لِّسانيِّ حديث.
- بيان مدى استفادة المدارس اللِّسانية في تطوير طروحاتها انطلاقاً من التُّراث اللُّغويِّ العربيِّ القديم.
- امتلاك اللُّغويِّين والبلاغيِّين العرب لوعي إبستيمي شديد العمق في التعامل مع الظاهرة اللُّغوية في كلياتها وتمفصلاتها ظهر بشكل علمي في «الدلائل»
- بيان تناغم الممارسة التأصيلية والفعل التحليلي في دلائل الإعجاز، ما هياً الطريق للدرس اللِّسانيِّ ليستدعي المفاهيم والأسس اللِّسانية التي بنى عليها طروحاته.

اشكال النَّظم البشري، أي ما يكون به القول ملكاً لصاحبه، فرغم اشتراك المتكلمين البشري والإلهي في الألفاظ فإنها تتخصص بمجرد توحي النَّظم»^(٢٩)، وقد تم ذلك عبر محطات ججاجية سواء في المقدمات التي عرضها أو في المتن، عبر الهدم والبناء فهو يعرض حجة الخصوم ويفنِّدها بالدليل القائم على الشُّعر والقرآن والنحو والعلم والنَّظم والتمثيل والتصوير وغيرها من صور الججاج التي زخر بها دلائل الإعجاز، يقول د. عز الدين علي مختار علي في محور مقدمات الخصوم: «نقصد بها المقدمات أو الحُجج التي نقلها الجرجانيِّ من أقوال خصومه والتي تتعارض مع تصوراته أيما تعارض، والتي من ثم أخذ في الردِّ عليها بغية إبطالها ودحضها وهدمها؛ الأمر الذي يؤكد أن الججاج في «الدلائل» مبني على أساس البناء والهدم» كما هو مبني على «طرح يعيد مساءلة قضية معينة تستوجب من المُحاجج اتخاذ موقف بصددها بتقديم منظوره الخاص، ومحاولة إحداث التأثير المُراد على المخاطب باعتباره النتيجة الطبيعية للمحاجة» وهكذا يكون الجرجانيِّ قد أفسح الطريق — عبر بناء مشروع بلاغيِّ ججاجي جديد — لمن سيأتي بعده من البلاغيِّين للسَّير بالدرس البلاغيِّ قُدماً نحو مزيد من العلميَّة كما في مفتاح العلوم للسَّكاكي (٥٥٥ — ٦٢٦هـ)، ومنهاج البُلغاء لحازم القرطاجنيِّ (٦٠٨ — ٦٨٤هـ) في مرحلة متقدمة من تاريخ درسنا البلاغيِّ، مُرسياً بذلك الأسس اللُّغوية التي ستستدعيها المدارس اللِّسانية على اختلاف

(٢٩) عبد المجيد طلحة، جينالوجيا اللغويات العربية بحث في القيم التصويرية والجمالية عند الجرجاني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط ١، سنة ٢٠٢٣، ص ٧٢.

المصادر والمراجع

- بالقاهرة ودار المدني جدة، د.ت.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق العلامة محمود محمد شاكر، مكتبة المدني، د.ت.
- عبد المجيد طلحة، جينالوجيا اللغويات العربية.. بحث في القيم التصورية والجمالية عند الجرجاني، افريقيا الشرق، طبعة ٢٠٢٣.
- عز الدين علي مختار، حجج الجرجاني لنظريته في الفصاحة من كتابه «دلائل الإعجاز»، عالم الفكر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع ١٨٩ يناير — مارس ٢٠٢٣.
- فرديناند دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي، دار النعمان للثقافة، لبنان، د. ط، ١٩٨٤.
- فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني ومراجعة أحمد حبيبي، إفريقيا الشرق، ١٩٨٧.
- محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية تأسيس نحو النص، المؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، ط ١، ٢٠٠١.
- نصر حامد أبو زيد، إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، المغرب، ط ٨، سنة ٢٠٠٨.
- أبو عثمان عمرو الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- أريفيه ميشال، البحث عن فردناند دي سوسير، ترجمة وتعليق محمد البقاعي، دار الكتب الجديدة المتحدة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩.
- أمينة الدهري، الحجج وبناء الخطاب، المدارس، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠٠.
- تمام حسان، اللغة العربية مبنها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة ١٩٩٤.
- خليفة بوجادي، محاضرات في علم الدلالة، بيت الحكمة، الجزائر، ط ١، سنة ٢٠٠٠.
- زكريا إبراهيم، مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية، دار مصر للطباعة، د. ت.
- سعيد حسن البحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط ١، سنة ١٩٩٦.
- سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي النص والسياق، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط ٢، سنة ٢٠٠١.
- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، قراءة وتعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني،